دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاستصحاب بين الاستدلال و الاجتهاد : دراسة في الفكر النحوي
المصدر:	مجلة الدراسات العربية (كلية دار العلوم - جامعة المنيا) - مصر
المؤلف الرئيسي:	زين، أيمن فتحي عبدالسلام
المجلد/العدد:	ع 23, مج3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يناير
الصفحات:	1437 - 1482
رقم MD:	381138
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الألفاظ و العبارات ، اللغة العربية ، النحو العربي ، الاستصحاب ، القواعد النحوية ، الأدلة الشرعية ، الأحكام الفقهية ، القياس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/381138

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الاستصحاب بين الاستدلال والاجتهاد

دراسة في الفكر النحوي

الباحث/ أيمن فتحي عبد السلام زين

مدرس مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

إشراف

أ.د/ ممدوح محمد عبد الرحمن الرمَّالي

أ.د/ ربيع عبد الحميد علي

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمـــد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

فهـــذا بحـــث بعنوان الاستصحاب بين الاستدلال والاجتهاد دراسة في الفكر الـــنحوي ،يعـــالج استصحاب الحال كأصل من أصول النحو العربي من خلال العناصر الآتية:

- تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحا.
- ترتيب الاستصحاب بين أصول النحو .
- الاستصحاب بين الاعتبار والضعف.
- دور الاستصحاب في التقعيد النحوي بين الاستدلال والاجتهاد.

ويهدف البحث إلى ما يلي:

- إثبات أن الاستصحاب قديم في الفكر النحوي وإن لم يستعمل بهذا الاسم إلا في زمن الأنباري .

- تأكيد الترتيب الذي وضعه النحاة لأصول النحو والاستصحاب يقع بعد القياس وليس بعد السماع كما قال بعض المعاصرين من علمائنا.
- إثبات أن الاستصحاب دليل يتردد بين الاعتبار والضعف، وبيان معنى الاعتبار ومتى يكون معتبرا ومتى يكون ضعيفا، وبيان مدى اعتماد النحاة عليه عند الخلاف.
- بيان دور الاستصحاب في التقعيد النحوي والذي تمثل في التعليل لما جاء على الأصل من الأحكام، والعلامة الإعرابية، والدلالة والإفراد والتركيب، والجائز وغير الجائز في اللغة، وتعليل مسائل الخط والكتابة، ومسائل العمل النحوي.
- بيان دور الاستصحاب في التوجيه النحوي .
- إثبات أن الاستصحاب لا يقدم صورا لمفردات اللغة وتراكيبها غير التي قدمها السماع ، وإنما يأتي لتقرير الاجتهاد النحوي فهو أصل من أصول الاجتهاد.

الاستصحاب لغةً واصطلاحا:

يقول الخليل بن أحمد :" وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه "[(١)] وجاء في المصباح المنير:" وكلّ شيء لازم شيئا فقد (استَصْحَبَهُ) قال ابن فارس وغيره و (استَصْحَبْتُ) الكتاب وغيره حملته صحبتي و من هنا قيل (استَصْحَبْتُ) الحال إذا تمسكت بما كان ثابتا كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة." [(٢)]

---

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي،تحقيق د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال ، مادة صحب ١٢٤/٣.

(٢) المصباح المنير كتاب الصاد ٣٣٣/١. دار الكتب العلمية بيروت ،د:ت

ويقول ابن فارس في مقاييس اللغة:" الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. ومن الباب: أصحب فلان، إذا انقاد ،وكل شيء لاءم شيئا فقد استصحبه." (١)

وهكذا فإن مادة صحب في المعاجم اللغوية تفيد دلالة الملاءمة بين شيئين والملازمة بينهما ،" وأن هذه الملازمة تكتسب دلالة الطلب الصرفية إذا صيغت المـــادة المعجمية في وزن استفعل، فقيل استصحب هذا الوزن يفيد الطلب ضمن ما يفيده من دلالات صرفية "(٢)

الاستصحاب اصطلاحا :

والحقيقة أن المعنى الاصطلاحي للاستصحاب في النحو العربي لم يخرج عـــن معناه المعجمي في اقتصاره على ملازمة اللفظ أو التركيب لأصله السابق وعدم مفارقته له " (٣)

ولـــم يـــرد مصطلح الاستصحاب في الفكر النحوي بهذا المسمى إلا في زمـــن الأنـــباري وذلـــك في كتبه: الإنصاف في مسائل الخلاف، ولمع الأدلة ، والإغـــراب فـــي جـــدل الإعراب، ثم ذكر بعد ذلك عند ابن مالك والشيخ خالد الأزهري والسيوطي وغيرهم .

ولعـــل أول تعريف للاستصحاب عند علمائنا القدامى ــ من وجهة نظر المحدثين ــ يمكن أن نجعله للاستصحاب وإن كان بغير هذا المسمى هو تعريف

---

(١) مقايـــيس اللغـــة ابـــن فـــارس تحقـــيق عبد السلام هارون، دار الفكر ، ط ١٣٩٩هـــ /١٩٧٩م، ص٣/٣٣٥ مادة صحب. وانظر ابن منظور مادة صحب ١/٥١٩.

(٢) الاستدلال النحوي د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، ٢٠٠٧ــ ٢٠٠٨م،ص ٢٠٤.

(٣) السابق ٢٠٥.

ابـن جنـي، والذي بوَّب في الخصائص بابا سماه" إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول..." (١)

لكـن أستاذنا الدكتور أحمد سليمان ياقوت ــ رحمه الله ــ يرى أن في الخـصائص بابـا يـدل علـى الاستصحاب أو بمعناه غير الذي ذكره أساتذتنا السابقون ، يقول:"كان ابن جني يعرف استصحاب الحال بغير شك ، وكان يعرف أنه أصل ضعيف فلم يشأ أن يتناول موضوعه تحت عنوان استصحاب الحال، بل إنه تناوله في باب (في أن الحكم للطارئ) وبذلك أخذ الموضوع وترك الاسم لا لشيء إلا لكي يعرب عن رأيه في استصحاب الحال كدليل ضعيف ، وعنوان هذا الـباب (في أن الحكم للطارئ) يدل على أن الأحكام الأصلية للظواهر النحوية هـي السارية وهي معقد الاعتبار وهذا هو استصحاب الحال إلا أنه طرأ عليها طـارئ ، أو وجـد علـيها ما يغيرها عن أصلها، وينزع عنها مصاحبتها لحال أصلها ." (٢) ثم قال د. ياقوت :" يقول ابن جني وكأنه يصنع تعريفا لاستصحاب الحال :" اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند ذوي الكلام. فإذا تـرادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول. وذلك كـلام التعـريف إذا دخلت على المنوَّن حذف لها تنوينه؛ كرجل والرجل،وغلام والغـلام. وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير. فلما ترادفا على الكلمـة تضادا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام." (٣) ،فما قاله ابن جني هنا لا

---

(١) الخـصائص: أبـي الفـتح عـثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت. ٤٥٧/٢. وانظـر مـن جعـل هذا أول تعريف للاستصحاب: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري د. محمـد سـالم صـالح ، دار السلام ، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٤٤٨. ، والاستصحاب في النحو العربي د. تامر عبد الحميد، رسالة ماجستير بدار علوم القاهرة ٢٠٠١م، ص٥٩، والاستدلال النحوي ٢٠٥.

(٢) دراسـات نحـوية فـي خـصائص ابـن جني د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ص١٥٧.

(٣) الخصائص :٦٢/٣.

يخرج عن دائرة استصحاب الحال تعريفا وأمثلة عند الأصوليين والنحاة.فالأصل المصاحب للاسم أن يكون منونا، فإذا طرأ عليه ما ينفي استصحابا لحاله الذي وضع عليه كدخول لام التعريف عليه زال استصحاب الحال ولم ينون، والأصل المصاحب للمؤنث أن ينتهي بتاء التأنيث، فهذا استصحاب للحال مثل البصرة والكوفة فإذا نسبنا إلى هذين الاسمين انتفى الأصل ." (١)

ولكني أرى أن باب(إقرار الألفاظ على أوضاعها ما لم يدع داع إلى الترك والتحول) يعبر عن معنى الاستصحاب أكثر من باب(أن الحكم للطارئ)؛ لأن الأخير يشكل جزءا من الاستصحاب وهو العدول عن الأصل ، في حين إنه لا يعبر عن الأصل، بدليل قول د. ياقوت في النص السابق" فإذا طرأ عليه ما ينفي استصحابا لحاله الذي وضع عليه ... زال استصحاب الحال ولم ينون" (٢) فكيف يكون الحكم للطارئ وهو له وضع آخر في الأصل.

ثم جاء الأنباري وتناول المصطلح ــ الاستصحاب ــ في كتبه وعرفه على النحو التالي:" وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا ؛لأن الأصل في الأفعال البناء ..." (٣) وقال في لمع الأدلة:" اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء .." (٤)

---

(١) دراسات نحوية في خصائص ابن جني ،ص١٥٨.

(٢) السابق:١٥٨.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،تأليف:أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م ص:٤٦.

(٤) لمع الأدلة ١٤١.

فهذان التعريفان يفيدان أن الأحكام النحوية باقية على أصولها التي أثبتها لهـا مـصدر النقل عن العرب، حتى يجيء دليل نقلي آخر يفيد التغيير عن هذا الأصل.

وجـاء بعـد ذلك الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) وعرفه في التعريفات قائلا:" عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه، لانعدام المغير.وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول."(١)

ثـم جـاء بعـد ذلك السيوطي ونقل تعريف الأنباري كما هو في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو، يقول تحت عنوان الاستصحاب:" قال الأنباري : هـو إبقـاء حـال اللفـظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ".(٢)

كما عرفه الكفوي(ت:١٠٩٤هـ) في كتابه الكليات قائلا:" الاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه واستصحاب الحال هو التمسك بالحكم الثابت في حالة البقاء...".(٣)

وجاء بعد ذلك يحيي بن محمد الشاوي(ت١٠٩٦هـ) قائلا:" وهو إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل..." (٤) وكأن تعريف الشاوي جمـع بين تعريف الأنباري وتعريف الشريف الجرجاني،وكل التعريفات السابقة تحمل نفس المعنى الذي نص عليه الأنباري.

---

(١) التعـريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٥،ص٣٤.

(٢) الاقتـراح فـي علـم أصول النحو،جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ ، قرأه وعلق عليه د.محمود سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية،١٤٢٦هـ –٢٠٠٦م،ص٣٧٤.

(٣) كـتاب الكلـيات لأبى البقاء الكفوي تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ص:١٤٧.

(٤) المختـصر فـي أصول النحو ليحيي بن محمد الشاوي، تحقيق د. أحمد طه حسنين سلطان، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص١٠٣.

كذلك عرفه أساتذتنا المحدثون على النحو التالي:

يقــول د. عبد الرحمن السيد:" أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على مــا يدل عليه ظاهره أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما دام لم يقم دلــيل علــى تغييــر اللفظ على هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل."(١)

كما عرفه د. تمام حسان قائلا:" ومعنى الاستصحاب البقاء على الصورة الأصــلية المجــردة مــن قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة حرف أو صورة كلمة أو صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية تسمى أصل وضع ." (٢)

ويقول د. محمد خير الحلواني:" ومن طرائق الاستدلال التي انتقلت إلى الــنحو من علم الفقه خاصة ما يقال له استصحاب الحال،" وهو إبقاء حال اللفظ علــى ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ." (٣) ، ويعني هذا أن تراعــى الأصول في استنباط الأحكام النحوية إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له إلى ظاهرة أخرى ." (٤)

ويقــول عــنه الأستاذ سعيد الأفغاني أن :" استصحاب الحال هو اعتبار الواقــع إذا لــم يقم دليل يناهضه؛ إذ الأصل فيما لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحا." (٥)

---

(١) الاستــصحاب فــي النحو العربي د. تامر عبد الحميد ٥٩ نقلا عن مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها د. عبد الرحمن السيد توزيع دار المعارف ط١، ١٩٦٨، ص٢٥٣.

(٢) الأصــول دراســة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو ــ فقه اللغة ــ البلاغة) د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.ص:٦٢

(٣) وهذا هو تعريف الأنباري الذي ذكرناه من قبل .

(٤) أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ١٩٨٣م، ص١٢٦.

(٥) فــي أصول النحو أ. سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هــ: ١٩٩٤م، هامش ص١٠٣.

وكما هو واضح من تعريف الأفغاني أنه ينطلق من وجهة نظر أصولية فقهية، فالأصل في الأشياء الإباحة تلك القاعدة الفقهية المعروفة.

ثانيا ترتيب الاستصحاب بين أصول النحو

ذكر السيوطي في الاقتراح أن :" أدلة النحو الغالبة أربعة قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة السماع والإجماع والقياس.وقال الأنباري في أصوله أدلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم." (١)

فالسيوطي جمع بين ما نسبه إلى ابن جني وما ذكره الأنباري في لمع الأدلة، وقال بأن أصول النحو أربعة، لكن الذي نسبه إلى ابن جني كما أشار د. محمد سالم صالح ليس موجودا في خصائصه ولكن هذا يفهم ضمنا مما أورده في الخصائص من دراسته العملية لهذه الأصول. (٢)

وعلى أية حال فالذي يعنينا هو نص الأنباري والذي جعل فيه الاستصحاب محتلا المرتبة الثالثة من حيث ترتيب الأدلة ؛ لكن د. تمام حسان خالف هذا الترتيب، قال في كتابه الأصول عن الاستصحاب:" هذا باب لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو... وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس؛ لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ، فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها المسموع ، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا ما للتفاعل بين الصور

---

(١) الاقتراح ص١٤ .

(٢) انظر أصول النحو في فكر الأنباري ٤٤٨.

المختلفة لمباني اللغة، هذا التفاعل الذي أطلق النحاة عليه مصطلحي التغيير والتأثير..." [1] ولهذا يرى د. تمام أن ترتيب الاستصحاب أن يلي السماع وقبل القياس لأنه هو الذي يقوم بتجريد هذه الأصول.

ورأى د. نحلة عكس ما رآه د. تمام حسان في موقع الاستصحاب، يقول د. نحلة:" والذي نراه أقرب إلى القبول أن القياس لا الاستصحاب هو الذي دفع النحاة إلى تجريد الأصول بالقياس عليه،فالقياس كما رأينا اقترن بمحاولة النحاة الأوائل وضع القواعد التي تعين على معرفة القوانين التي يدور عليها الاستعمال اللغوي، وظل له عند النحاة جميعا مكانة غير منكورة حتى لقد جعل الأنباري النحو كله قائما على القياس،ولا كذلك الحال في الاستصحاب، فهو عند الأصوليين من الفقهاء كما رأينا آخر مدار الفتوى ولا يعد في حقيقة أمره مصدرا من مصادر استنباط الأحكام،ولكنه إقرار بأحكام ثابتة لم نقف على ما يقتضي تغييرها،وهو عند الأصوليين من النحاة كما صرح بذلك الأنباري في غير موضع من كتابه (من أضعف الأدلة) وإذا عارضه دليل آخر من سماع أو قياس أو إجماع فلا عبرة به، ومن ثم لم نر أحدا من متقدمي النحاة احتفل له،بل لقد أسقطه ابن جني من أدلة النحو، ولم يعرف له اعتداد به، فليس بمستساغ عندنا أن يرد إليه عنصر من أهم عناصر النظرية النحوية عند العرب هو تجريد الأصول ، والأولى أن يرد إلى القياس." [2]

. ورد أحد الباحثين على ما ذكره د. نحلة في اعتراضه على د. تمام حسان قائلا:" إن هذه الأدلة مدفوعة بأن الاستصحاب قديم قدم القياس، بل إنه خطوة إجرائية تسبق العملية القياسية "[3] ،وقال أيضا:" ومعنى هذا أن

---

(١) الأصول:١٠٧ــ ١٠٨.

(٢) أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤،ص ١٤٨.

(٣) أصول النحو في فكر الأنباري ٤٥٠.

الاستصحاب من حيث قوته في الاستدلال يأتي في المرتبة الثالثة بعد السماع والقياس كما صرح الأنباري ولكنه من حيث ترتيب الاستدلال يأتي في المرتبة الثانية بعد السماع ومتقدما على القياس." (١)

والحقيقة أنني أوافق د. نحلة في رأيه وإن كنت لا أوافقه فيما نسبه لابن جني وسبق أن بينا الاستصحاب عنده وإن لم يكن بهذا المسمَّى، ولقد ناقشت أستاذيَّ العالمين الجليلين د. ممدوح الرمالي ود. ربيع عبد الحميد المشرفين على هذا العمل في هذا فخرجت من مناقشتيهما بأن ترتيب الأدلة النحوية كان بناء على دورها في التقعيد النحوي، فالسماع هو الأصل الذي تستنبط منه الأحكام، والقياس هو حمل لغير المنقول على هذا المسموع(المنقول) عن العرب فهو تطبيق لما جاء به السماع، ويمكن أن يقدم أحكاما نحوية ــ كما بينا ــ لم يرد بها سماع من قبل ، هذا بالإضافة إلى أنه ــ أي القياس ــ يشترك في عملية الاجتهاد في تفسير الأحكام النحوية وتعليلها وتوجيهها، أما الاستصحاب فهو كما لا يقدم جديدا بل هو إقرار بالأحكام الثابتة عن طريق ما يقدمه من عمليات التفسير المتمثلة في توجيه وتعليل الأحكام النحوية والتي سيكشف عن حقيقتها الجانب التطبيقي من هذا الفصل، وأعتقد أن هذا هو صميم عمل الاستصحاب وهذا ما فهمه النحاة منه؛ لذلك رأينا الأنباري يقول عبارة مهمة بعد أن ذكر أن أدلة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال،قال:" ومراتبها كذلك وكذلك الاستدلال بها " (٢) فهو يريد أن يقول ــ والله أعلم ــ أن هذا هو مكان الاستصحاب سواء في ترتيب الأدلة أم في الاستدلال بها، وبهذا يكون موقع الاستصحاب بعد القياس.

---

(١) أصول النحو في فكر الأنباري: ٤٥٠.

(٢) لمع الأدلة ٨١.

وأنـــا أتخيل لو أن نحاتنا قالوا على سبيل المثال: الأصل في المفعول أن يأتـــي بعد الفاعل والأصل في الفعل البناء، والأصل في الاسم الإعراب، لو أنهم فعلوا ذلك قبل القياس كما رأي الدكتور تمام لكانوا بهذا الصنيع يفرضون القواعد فرضـــا علـــى اللغة كما خيل لأحد الباحثين المعاصرين، يقول:" إن النحاة آثروا جانـــب المـــنطق، فتـــصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطانا على المروي المأثور..." (١) فالـــنحاة في رأيي لما صنفوا المسموع كما ذكر الدكتور تمام، هذا التصنيف في حـــد ذاتـــه كان مبنيا على السماع ثم القياس ولذا توصلوا من خلاله إلى القواعد الكلـــية التـــي هـــي مناط الاستصحاب مثل الأصل في الفاعل أن يون مرفوعا والأصـــل فـــي المبتدأ أن يتقدم ...إلخ وإلا كيف استقامت لهم هذه الأصول التي ذكروها وكانت ثابتة مطردة في الغالب الأعم.

يقـــول د. صـــلاح حسنين:" الحق أن القياس هو الذي يمثل الهيكل الذي يعتمد عليه النحو العربي، وهو الذي دفع النحاة إلى التجريد والتصنيف واستنباط القواعد الأصول...".(٢)

فالمـــادة المـــسموعة التي تمثل العربية الفصحى كانت نوعين في منهج التقعيد، الأول يشكل القسم الأعظم من المسموع ، وقد كان شائعا في لغة العرب بمستوياتها المختلفة وهذا القسم كان شائعا إلى درجة الاطراد.(٣)

---

(١) نحو القرآن د. أحمد عبد الستار الجواري، مكتبة اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ،١٩٧٤م، ص٧.

(٢) الـــدرس اللغوي بين التراث واللسانيات د. صلاح الدين صالح حسنين، بحث منشور ضمن كتاب الموســـم الثقافـــي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٧هـ: ١٤١٨هـ ،الفصل الدراسي الثاني، ص٢٠٩.

(٣) القاعدة النحوية،د. محمود حسن الجاسم ،دار الفكر دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م،ص ٦٩.

هذا القسم استطاع النحاة من خلاله أن يضعوا لنا ــ بعد عملية القياس ــ الأصــول التي تتعلق بالأحكام النحوية التي جاءت بناء على هذا المطرد، وهذه القــواعد والأحكــام التي تتعلق بهذا النوع كانت هي الأخرى تنقسم إلى قسمين: " وذلــك بحــسب فكــرة الأصل والعدول عنه " فالنحاة لما عرفوا أن النوعين الــسابقين مما يصح القياس عليهما لشيوعهما واطرادهما وضعوا الأصول التي يــتم بهــا تحلــيل صور المفردات والتراكيب التي جاءت مماثلة لهما كأن يقول الــنحوي الأصــل في المبتدأ أن يكون مقدما على الخبر لكن عدل عنه إذا كان الخبــر مــثلا شبه جملة وهكذا ، فكل هذا في تصوري يجري في ضوء القياس الذي ينتج لنا أصولا تراعى عن التحليل هذه الأصول تمثلت في الاستصحاب.

أمــا القسم الثاني من المسموع فيشكل الشواهد:" التي لم ترق إلى درجة الــشيوع وهــو أقل من الأول، وهذا القسم قد تكفل الاستحسان بعلاجه أو تفسير صور المفردات التي جاءت عليه ، وهذا ما سوف نبينه في فصل الاستحسان.

وهكــذا تــبدوا أصول النحو بالترتيب الذي نص عليه نحاتنا في صورة مــنظومة متكاملة أولها هو السماع الذي يمدها بما تحتاجه من مفردات وتراكيب والثانــي هــو القــياس الــذي يحمل من خلاله كلامنا على كلامهم والثالث هو الاستــصحاب الــذي يعالج المسموع المطرد في غالب صوره ــ وإن كان جاء أيضا لعلاج الشاذ عندا يكون للتنبيه على الأصل ــ والرابع هو الاستحسان الذي تكفل بعلاج الشذوذ في النحو العربي ، ثم الإجماع .

ثالثا الاستصحاب بين الاعتبار والضعف:

قــصدت من هذا العنوان أن أجيب عن سؤال مهم هو: هل الاستصحاب دليل ضعيف، وما معنى ضعفه؟،لقد وردت إشارات في كتب الأنباري تفيد مرة أن الاستــصحاب دلــيل معتبر، كما وردت إشارات أخرى تفيد أنه من أضعف الأدلة، فكيف نعرف متى يكون معتبرا ومتى يكون ضعيفا؟

ينبغي أن نفرق بين الاستصحاب حين يكون في سياق الاحتجاج والخلاف النحوي وحين يكون في غير هذا،ففي رأيي أن القول بالاستصحاب ــ في الغالب ــ يكون مبنيا في المقام الأول على كثرة ورود الشيء في اللغة . ففي مسألة هل يعمل حرف القسم مع الحذف بغير عوض أم لا؟ نجد الكوفيين قدموا شواهد من اللغة تفيد أن ذلك جائز بدون عوض،لكن البصريين اعترضوا على هذه الشواهد بأنها قليلة ويمكن تأويلها مستصحبين أصلا هو:" أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هاهنا فبقينا فيما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة ".(١)

ومن هنا فما قاله البصريون كان نتيجة استقراء واسع في اللغة حتى أصبح أصلا ، فإذا قورن هذا بعدد من الشواهد التي لا ترقى إلى هذا الأصل فالاستصحاب هنا دليل معتبر، وإلا فأي أصل توصل إليه النحاة اعترض عليه بشاهد أو أكثر لا يجوز التمسك به لوجود دليل من النقل عن هذا الأصل، ولذا قلت إن الاستصحاب هنا مبني على الكثير ولذا عدَّ معتبرا.

كما ينبغي أن نشير إلى أنه إذا جاء أحد المحتجين ــ كالكوفيين في مسألة كم هل هي مركبة أم مفردة ــ وقال بأن الأصل كذا مستخدما التقدير في التوصل إلى هذا الأصل، فهذا يعنى أنه افترض أصلا ما ثم عدل عنه لكن جاء المحتج الآخر وقدم استصحابا مباشرا ليس مبنيا على التقدير ، فيقدم هذا الأخير على الأول ، ويعد التمسك بالاستصحاب هنا معتبرا أيضا؛ لأنه حتى وإن وجد ما يعارضه فهي معارضة مبنية على أصل بعيد مقدر.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: دار الفكر – دمشق. ٣٩٦/١.

ومـــن خـــلال ذلك أستطيع أن أقول إن الاستصحاب يكون معتبرا إذا لم يـــوجد مـــا يناقضه من سماع كثير أو إذا كان ما يناقضه أدلة عقلية مبنية على تقديـــر معين.لذا قال الأنباري:"استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ،واستصحاب حال الأصل في الأفعـــال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال مـــا يوجب الإعراب... ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقـــول:الأصل في الأسماء الإعراب،وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معـــناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب ." (١)

فالأنباري عبر هنا عن الاستصحاب بأنه دليل معتبر،فالأصل في الأسماء الإعـــراب، فإذا وجد دليل آخر من السماع يفيد تضمن الأسماء معنى الحرف أو أنهـــا تـــشبه الحرف ، فإنها تخرج عن استصحاب حالها،ولكن لما لم يوجد ذلك بقيت على الحالة الأولى، لذا كان الاستصحاب معتبرا.

وجاء في الإنصاف في مسألة كم بين الإفراد والتركيب:" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة ..."(٢) وكمـــا هو واضح نجد البصريين يحتجون باستصحاب حال الأصل وهو الإفراد، وبالتالـــي بقي على المخالف أن يقدم دليلا يفيد النقل عن هذا الأصل، ولكن لما كـــان الدلـــيل المقـــدَّم مبنيا على التقدير كان الاستصحاب الذي تمسك به الأول معتبرا. وبهذا نكون قد عرفنا متى يكون الاستصحاب معتبرا.

---

(١) لمع الأدلة:١٤١.

(٢) الإنصاف:١/٣٠٠.

كـــذلك وردت إشارات تفيد أن الاستصحاب دليل ضعيف بل من أضعف الأدلـــة، وضـــعف الاستصحاب هنا ناتج في رأيي من كونه مقابلا لدليل السماع الكثير عن العرب أيضا بمعنى أننا قلنا مثلا إن الأصل في الفعل البناء لكن وجد سماع آخر كثير جدا يفيد أنه إذا أشبه الحرف أو تضمن معناه كان مبنيا فهنا لا يتمـــسك بالاستـــصحاب الأول، يقول الأنباري:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلـــة، ولهـــذا لا يجـــوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمـــسك بـــه في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معـــناه، وكـــذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو." (١)

وجاء أيضا في مسألة نعم وبئس ما يفيد ضعف التمسك بالاستصحاب ، يقـــول الأنباري :"... ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهمـــا مبنـــيان على الفتح ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة هاهنا تـــوجب بناءهما وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة والمعتمد عليه ما قدمناه ." (٢)

فاستصحاب إعراب الاسم مع وجود دليل البناء وكذلك العكس في الفعل لـــيس معتبرا لانتفائه بهذا السماع الكثير؛ لذا قال يحيي الشاوي:" ...وهو معتبر، كـــبقاء الأســـماء علـــى الإعراب، والأفعال على البناء حتى يوجد الناقل، وكذا البـــساطة فـــي كـــم وإذن فلا مطالبة عليه بخلاف مدعي الخروج عن الأصل، فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال كأن يقال الأصل في الفعل الدلالة علـــى الحـــدث والـــزمان، فلا يقبل سلب الحدث عن كان الناقصة إلا بدليل... ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارض كشبه الحرف في البناء وشبه

---

(١) لمع الأدلة ١٤٢.

(٢) الإنصاف: ١/١١٢.

الفعـــل في منع الصرف ، فالاعتراض عليه بذكر دليل يدل على زواله، وجوابه بمـــنع الـــزوال مثلا، يستدل الكوفي على إعراب الأمر بأن المضارع زال عنه استصحاب حال بنائه بشبه الاسم، والأمر مقتطع منه فيعرب ، فيجيب البصري بمـــنع كـــونه مقتطعا منه، فما توهمه دليلا لم يثبت، والأصل في الأفعال البناء فتتمسك بالأصل استصحابا للحال ."[1]

أما في غير سياق الاحتجاج كما سنبين في حديثنا عن دور الاستصحاب في التقعيد والذي يتلخص في التوجيه والتعليل فقد اعتمد عليه كل النحاة ولذا فهو معتبر دائما،أو على الأقل معتبر من ناحية الاجتهاد النحوي.

رابعا دور الاستصحاب في التقعيد النحوي:

إذا كـــنا في الصفحات السابقة قدمنا أن الاستصحاب دليل معتبر من أدلة الـــنحو العربي، لكن بشرط ألا يعترض عليه السماع الكثير عن العرب، فيلزمنا إذاً أن نعرف مدى هذا الاعتبار ودوره في التقعيد النحوي.

فـــإذا كـــان القياس النحوي والذي تكلمنا عنه في الفصل الأول بوصفه مـــصدرا من مصادر النحو وأصلا من أصوله استطاع أن يقدم صورا للمفردات والتراكيب لم يأت بها سماع عن العرب أصلا، وقلنا إنه لهذا يعد مصدرا حقيقيا من مصادر التقعيد النحوي بني عليه أحكام جديدة ، كذلك استطاع هذا القياس أن يقـــوم بدور آخر هو الاجتهاد النحوي المتمثل في التفسير بتطبيقاته المختلفة من توجـــيه وتعلـــيل، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للقياس فإنه بالنسبة للاستصحاب مخـــتلف عن ذلك؛ حيث إنه يشترك مع القياس في الوظيفة الأخيرة وحدها وهي الاجـــتهاد النحوي، وبهذا فإذا كان القياس يعد مرة مصدرا للتقعيد وتقديم أحكام جديدة ومرة أخرى مصدرا للاجتهاد فإن الاستصحاب في كل تطبيقاته في الفكر الـــنحوي يعـــد مصدرا للاجتهاد النحوي فحسب؛ ذلك لأن الأحكام التي يوجهها

---

(١) المختصر في أصول النحو:١٠٣.

الاستصحاب ويعللها ثابتة بالسماع عن العرب أو إذا فقد السمع فهي ثابتة بالقياس، وبالتالي فهو كما يقول د. محمود نحلة :" دليل سلبي "[1] لا يثبت أحكاما جديدة بل يقر الموجود ويعلله ويوجهه كما سنبين في التطبيق.

يقول أستاذنا د. محمد عبد العزيز عبد الدايم:" ولم نقف في الحقيقة على نماذج للاستصحاب يتم بها تقديم صور للألفاظ أو التراكيب أو استعمالات لها ، فلا يخرج في الحقيقة توظيف النحاة للاستصحاب عن واحد من جملة أمور تتصل بتقرير الاجتهاد النحوي، إذ يوظَّف الاستصحاب للتوجيه النحوي وفي تقرير بعض صور التنظير(التقدير النحوي)،ولتفسير صور التركيب المختلفة، ولتفسير الحكم النحوي،ولتفسير الدلالة النحوية لأداة أو لفظة معينة." [2]

ولقد ورد الاستصحاب الذي نتكلم عنه بمسميات كثيرة تعبر عن مفهومه كما عرفناه سابقا،وهذه المسميات تعرض لها الباحث تامر عبد الحميد في دراسته عن الاستصحاب ولكنا نذكرها إجمالا وهي: عدم التغير عن الحال، عدم التحريف عن الحال ، الترك على الحال ، البقاء على الحال، المجيء على الأصل، الجريان على الأصل، أو الحال، مراعاة الأصل، بالإضافة إلى مشتقات كلمة الأصل المختلفة مثل أصله ، أصلها ، فالأصل ...إلخ. [3]

ولم يظهر مصطلح الاستصحاب بهذا الاسم كما ذكرت من قبل إلا في كتب الخلاف النحوي كالإنصاف وائتلاف النصرة للزبيدي وإن كان سبقه ابن مالك وتبعهم الشيخ خالد الأزهري والسيوطي.

وإذا قارنا بين من استخدم هذا المصطلح من حيث الكثرة فإن ابن مالك يعد أكثر النحاة نصا عليه، يقول د. تامر:" وأما من جهة المصطلح فإن ابن مالك

---

(١) أصول النحو العربي ١٤٢.

(٢) الاستدلال النحوي ٢١٤.

(٣) انظر الاستصحاب في النحو العربي:١٥: ٤٥.

يعد فيما أعلم أكثر النحاة استعمالا لمصطلح الاستصحاب، حيث إنه استعمله في شـــرح التسهيل في اثنين وعشرين موضعا، وورد هذا المصطلح أيضا في شرح الكافية له اثنتي عشرة مرة." (١)

ولـــو تأملنا هذه المصطلحات التي جاءت لتعبر عن استصحاب الأصل لـــوجدنا أن بيـــنها شـــيئا من الترادف، فهي كلها بمعنى الاستصحاب الذي يفيد التمسك بالأصل.

هـــذا "ولقـــد استخدم النحاة فكرة الأصل والفرع في كل مجالات الدرس الـــنحوي وبخاصة في أقسام الكلام الثلاثة (الفعل والاسم والحرف) فيما يتعلق بالإعـــراب والبـــناء وفيما يتصل بالعوامل، فهم يقررون أن الإعراب أصل في الأسماء وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، غير أنهم رأوا أن بعض الأسماء مبنـــية، وأن بعـــض الأفعـــال معربة ، فعللوا ذلك بأن الأسماء المبنية إنما بنيت لتضمنها وشبهها بالحرف...إلخ." (٢) ، " وأما فيما يتعلق بالعوامل فإن استقراءهم للمـــادة هـــداهم إلى أن منها ما هو أصل في العمل ومنها ما هو فرع فيه، وأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال والحروف، أما الأسماء فالأصل فيها ألا تعمل بل تكون معمولة ، وأما الحروف فقدروا فيها نوعين الأول: يعمل وهو المختص بالدخـــول علـــى الأسماء أو على الأفعال والثاني لا يعمل وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال.." (٣)

ولـــم يقتصر استخدام فكرة الاستصحاب على أقسام الكلم من حيث البناء والإعـــراب ومـــا يتعلق بالعوامل ، وسوف يتضح دور الاستصحاب في الفكر النحوي من خلال النقاط التالية:

---

(١) الاستصحاب في النحو العربي: ٤٦.

(٢) ظاهـــرة قياس الحمل في اللغة العربية ،د. عبد الفتاح حسن البجة،دار الفكر ،عمان،ط١، ١٩٩٨م: ٣٦٧.

(٣) السابق: ٣٦٨.

أولا الاستصحاب والتعليل في الفكر النحوي:

لعـــل من أهم الوظائف التي يقوم بها الاستصحاب في الفكر النحوي هي وظـــيفة التعليل،وهذا التعليل يمكن أن ندرجه تحت الاجتهاد النحوي،ولقد تنوعت صور هذا التعليل فشملت تعليل الأحكام النحوية نفسها كأن يستخدم الاستصحاب مـــثلا في تعليل لماذا كان فعل الأمر مبنيا؟،وتعليل العلامة النحوية التي يستحقها الحكم النحوي، كما في تعليل لماذا كان البناء على السكون مثلا، كما استخدم في تعلـــيل صـــور المفردات الجائزة وغير الجائزة كأن يختلف النحاة حول صورة تركيبية ما هل تجوز أم لا؟ كما ورد في سياق تعليل العمل النحوي، وأيضا في تعلـــيل الدلالة النحوية،كما جاء أيضا لتعليل الكلمة بين الإفراد والتركيب، وورد في تعليل مسائل الكتابة والخط العربي، وأخيرا فقد استخدم في تعليل العدول عن الأصل، وسوف نتناول نماذج لهذه الوظائف التعليلية على النحو التالي:

أ ــ الاستصحاب وتعليل الأحكام النحوية نفسها.

ورد الاستـــصحاب في سياق تعليل الأحكام النحوية نفسها ، وهذا الدور وإن ظهـــرت له نماذج في القرون الأولى من التقعيد فإنه قد ظهر واضحا أكثر بعـــد القـــرن الـــرابع الهجـــري؛ حيث إن القواعد كانت قد عرفت وانتهى زمن الاستشهاد، فبدأ النحاة يتفرغون لتعليل الأحكام التي توصل إليها من سبقهم ، بل إن هـــناك كتـــبا تخصـــصت في ذلك مثل أسرار العربية واللباب في علل البناء والإعراب وعلل النحو للوراق ، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمـــي(ت ٦١٧هـــــ) وغيـــرها .ومن يقرأ في هذه الكتب لا يعدم وجودا للاستـــصحاب في عملية التعليل للأحكام النحوية، ولعل النماذج الآتية خير شاهد على ذلك.

جـــاء فـــي الكتاب لسيبويه:" اعلم أن كل مذكّر سّميته مؤنّث على أربعة أحـــرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أن أصل المذكّر، عندهم أن يسمى بالمذكر،

وهـو شـكله والذي يلائمه،فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمـه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي." (١)

فـسيبويه في هذا الشاهد يعلل منع الاسم المذكر الذي سمي بالمؤنث من الـصرف باستـصحاب الحـال الـذي ينص على أن الأصل أن يسمى المذكر بالمذكر، لكن عدل عن هذا الأصل فترك استصحاب الحال.

ويقـول ابن الوراق(ت.٣٨١هـ) في باب ظن وأخواتها:" إن قال قائل : لم وجب أن تتعدى هذه الأفعال إلى مفعولين ؟ قيل له : لأن أصلها أن تدخل على المبـتدأ والخبـر ، والمبـتدأ لا بـد لـه من خبر ، فوجب لدخولها عليهما أن ينتصبا ."(٢) فالاستصحاب هنا المتمثل في قول الوراق لأن أصلها أن تدخل على المبتدأ والخبر علل الحكم النحوي الذي تستحقه هذه الأفعال وهو نصب الجزئين معا.

وجـاء في أسرار العربية:" فإن قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة ولم كانت الحركة فتحة قيل إنما بني أولا لأن الأصل في الأفعال البناء ..." (٣)

فالاستصحاب هنا أيضا علل الحكم النحوي الذي يستحقه الفعل الماضي وهو البناء.

وجـاء عـند الرضي في شرح الكافية:" اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعـريف المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلوما، وكذا الأصل تنكير الخبر،

---

(١) الكـتاب:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،تحقيق:أ.عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .ص:٣/٢٣٥.

(٢) العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م، ص١٦٨.

(٣) أسـرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد تحقيق: د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، ص:٢٧٨.

لأنـــه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التعريف والتنكير، كما ذكرنا في أول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف، وأبقيناه على الأصل فكان نكرة." (١)

ونقـــل السيوطي اختلاف البصريين في بناء فعل الأمر وإعرابه، وذكر احـــتجاج البصريين بالاستصحاب في البناء،أما الكوفيون فاحتجوا بأصل مقدر، يقـــول:" وأما الأمر فالبصرية على بنائه والكوفية على إعرابه، ومنشأ الاختلاف السابق في أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أو لا، فعلى الأول هو معرب لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لبنائه وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل فيه ولا مقتضي لإعـــرابه وربمـــا علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله ، والبـــصرية لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المـــسألة مبني على الخلاف في أصلين وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا أن نؤلفه." (٢)

وهكذا ففي النماذج السابق ذكرها قام الاستصحاب بوظيفة تعليل الأحكام الـــنحوية التـــي ثبتت من قبل بالسماع وبالتالي فهو لا يضيف إليها جديدا سوي تعليلها وتوضيحها.

ب ــ الاستصحاب وتعليل العلامة التي يستحقها الحكم.

وردت نماذج عديدة في الفكر النحوي استخدم فيها الاستصحاب في تعليل العلامة التي يستحقها الحكم ، وسوف يتضح ذلك من خلال النماذج الآتية:

---

(١) شرح الرضي علي الكافية:تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس،ط٢، ١٩٩٦م : ٢٨٤/١.

(٢) همـــع الهوامـــع فـــي شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي ،الناشر المكتبة التوفيقية.د:ت.: ٦٥/١.

جـــاء في أسرار العربية:" وبنيت من وكم على السكون؛ لأنه الأصل في البناء ولم يعرض فيهما ما يوجب بناءهما على حركة فبقيا على الأصل ." (١)

وعلـــل الخوارزمي هذا البناء على السكون بالاستصحاب أيضا، يقول: " فـــإن قيل لم بني الماضي على الفتح والأمر على الوقف؛ قيل لأن الأصل في البناء السكون وهو أخف الأشياء." (٢)

ويعلل الشيخ خالد الأزهري بناء فعل الأمر قائلا :"وأنواع "البناء أربعة" لا زائـــد علـــيها:أحدها: السكون، وهو الأصل"؛ وإليه أشار بقوله: والأصل في المبني أن يسكنا وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب ." (٣)

وجـــاء في البيان في غريب إعراب القرآن في قوله تعالى (أولئك على هـــدى من ربهم) قال أبو البركات :" أولاء اسم إشارة ، ويصلح للجماعة...وهو مبنـــي .. وإنمـــا بني على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛لأنها الأصل في التقاء الساكنين." (٤)

ج ــ الاستـــصحاب وتعطـــيل صور المفردات والتراكيب الجائزة وغير الجائزة.

ورد الاستـــصحاب فـــي الفكر النحوي في سياق تعليل صور المفردات والتراكيب والترجيح بين الجائز وغير الجائز والمقبول منها والمرفوض .

---

(١) أسرار العربية:٥٠.

(٢) ترشـــيح العلل في شرح الجمل ، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق : عادل محسن سالم العميري، ط١ ، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـــ،١٩٩٨م، ص١٣.

(٣) شـــرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،للشيخ خالد بن عبد الله الأزهـــري، تحقـــيق محمـــد باســـل عـــيون السود،دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـــ– ٢٠٠٠م: ١٧٧/١.

(٤) البـــيان فـــي غـــريب إعراب القرآن،تأليف:أبو البركات بن الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفي السقا،الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٠٠هـــ –١٩٨٠م. :٤٩/١.

جاء في الكتاب لسيبويه:" واعلم أنّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل ." (١)

فسيبويه في النص السابق يتناول صورة تركيبية في اللغة وهي اجتماع اسم وفعل بعد حروف الاستفهام ، وقال بأن الفعل أولى له أن يأتي بعد هذه الحروف؛ وعلل هذه الأولوية باستصحاب حال الأصل في هذه الحروف ؛لأنها يذكر بعدها الفعل.

ومثل ذلك ما جاء في أسرار العربية في الحديث عن الوقف على المنقوص :" فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط الياء وإثباتها واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل." (٢)

فالاستصحاب هنا قدم تعليلا لكون الوقف على المنقوص بحذف الياء أجود من إثباتها ؛لأن في هذا إجراء للوقف مجرى الوصل لأن الوصل هو الأصل.

ولقد ورد الاستصحاب في كتب أبي البركات الأنباري كثيرا، فهو يعد أكثر النحاة إيضاحا لمفهومه،واستدل به كثيرا في مسائل الخلاف، وخصوصا في تعليل جواز صور تركيبية معينة اختلف في جوازها بين البصريين والكوفيين ، ومن هذه المسائل على سبيل التمثيل ما يلي:

ـ مسألة هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمعا مذكرا سالما؟.

" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة وطلحون وإليه ذهب أبو الحسن

---

(١) الكتاب: ٣/١١٥.

(٢) أسرار العربية: ٥٦.

بن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلَحون بالفتح كما قالوا أرضون حملا على أرضات وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ."[1]

والـذي يعنيـنا هـو رأي ابن كيسان ورد البصريين عليه بعدم الجواز معللين ذلك بالاستصحاب،يقول الأنباري عن رأيه:" وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات فـإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون كقولهم أرض وأرضـون وكمـا حركت العين من أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركت العين من الطلحون حملا على الطلحات لأنهم يجمعون ما كان على فعلة من الأسماء دون الصفات على فعلات ." [2]

ورأى البصريين فساد ما ذهب إليه ابن كيسان مستدلين بالاستصحاب :" والذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله الطلحون؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته والفتح قد أدخل فـي جمع التصحيح تكسيرا،فأما قوله إن العين حركت من أرضون بالفتح حملا علـى أرضـات قلـنا لا نسلم وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصـل لأن الأصـل فـي الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ولكنهم لما جمعـوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصا له بشيء لا يكون في سائر أخواته ..." [3]

فالاستصحاب هنا استخدم في تعليل عدم جواز هذه الصورة التركيبية في اللغة على رأي البصريين ،وبيان فساد ما ذهب إليه ابن كيسان،فهو دليل ترجيح بـين الأدلة،فالبصريون استصحبوا أصل الجمع بالواو والنون وهو أن يسلم فيه

---

(١) الإنصاف: ١/٤٠

(٢) السابق: ١/٤١.

(٣) السابق : ١/٤٣.

لفظ الواحد في الحروف والحركات،واستصحبوا الأصل أيضا في رد قول ابن كيسان أن العين حركت من أرضون حملا على أرضات بأن هذا جمع على خلاف الأصل لأن الأصل فيما جمع بالواو والنون أن يكون للعاقل .

وورد الاستصحاب في تعليل الحركة التي تحملها الكلمة في أولها كما هو الحال في حبذا إذا جاءت مفردة .يقول السيوطي:" (وتضم فاء (حب) مفردة من (ذا) بنقل ضمة العين إليها كما يجوز إبقاء الفتح استصحابا نحو حَب زيد وحَب دينا..." [1] فالسيوطي يعرض الصورة التي تأتي عليها حبذا، فهي تأتي مفردة لكن تضم حاؤها، ويجوز الفتح وهذا الفتح علته استصحاب الأصل .

واستخدم ابن عصفور الاستصحاب في كتابه شرح جمل الزجاجي في تعليل رأيه في مسألة تتعلق بجواز صورة تركيبية في اللغة وقع فيها خلاف بين النحاة ،كما في الخلاف في جواز حذف اسم إن وخبرها أم لا. يقول ابن عصفور:" وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في أنَّ نحو قول ابن الزبير: إنَّ وصاحِبَها، في جواب من قال له: لعنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلتني إليكَ. وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنّها بمعنى نَعم كأنّه قال: نعم وراكبها. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى. وهذا أولى عندي، لأنّه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم. فإن قيل: فحذفُ الجملةِ حتى لا يبقى منها إلاَّ حرفٌ واحدٌ وهو «إنَّ» إخلال بها. فالجواب: إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله:

قالت بناتُ العَمِّ يا سَلمى وإنْ كان عَيِيّاً مُعدَماً قالت وإن ." [2]

---

(١) همع الهوامع:٣/٤٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير): تحقيق د. صاحب أبو جناح ،مطابع مؤسسة دار الكتب جامعة الموصل،١٤٠٠هـ: ١/٤٤٤.

د ــ الاستصحاب وتعليل العمل النحوي

ورد الاستصحاب كثيرا وكما أشرت من قبل في تعليل العديد من مسائل العمــل النحوي عند الخلاف بين النحاة في تحديد العامل، ومن هنا فهو لا يثبت حكما جديدا لم يثبت من قبل وإنما يتلخص في دوره في الاجتهاد في بيان العمل. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة في الفكر النحوي ومنها:

ـــ جــاء فــي علل النحو لابن الوراق: " إن قال قائل : لم وجب لاسم الفاعــل أن يجــري مجــرى الفعل،إذا أريد به الحال والاستقبال ، ولم يجز هذا المعنى فيه ، إذا أريد به المضي،ولزم وجها واحدا،وهو الجر؟ قيل له:لأن أصل الأســماء ألا تعمــل إلا الجر،وأصل الأفعال أن تعمل في المفعول إلا أن الفعل المــضارع قــد أشــبه الاسم من وجوه، قد ذكرناها في صدر الكتاب،أوجبت له الإعــراب بعد أن كان مستحقا للبناء على السكون،فكذلك الاسم أيضا حمل على الفعــل المضارع فعمل عمله،وأما الفعل الماضي فلم يشابه الاسم مشابهة قوية ، فلهــذا لــم يزد على البناء على الفتح،وكذلك يجب في الاسم الذي معناه ألا يزال عــن أصله،والأصــل في الأسماء ألا تعمل إلا الج ،لما ذكرناه أيضا في (باب الجر) فبقي اسم الفاعل إذا أريد به الماضي على أصله ، وجاز في اسم الفاعل أن ينــصب إذا أريــد به الحال والاستقبال ، حملا على المضارع لما بينهما من الشبه." (١)

فابن الوراق هنا يعلل العمل النحوي لاسم الفاعل وقد استعان باستصحاب الحــال مــرتين الأولى: أن الأصل في العمل للأفعال وهذه لما أراد أن يعلل بها عمــل اسم الفاعل النصب جاء بعلة أخرى معها وهي علة الشبه بالمضارع لذا عمــل الاســم عمــل الفعــل .والثانية أن الأصل في الأسماء ألا تعمل إلا الجر (علاقــة الإضافة التي تكلمنا عنها سابقا) وهذا الاستصحاب علل به عدم عمل

---

(١) علل النحو لابن الوراق:١٦٨.

اســم الفاعل إذا كان بمعنى المضي وأتى بعلة انتفاء الشبه بينه وبين الاسم فبقي على بنائه وبقي الاسم على أصله في علاقة الجر بما بعده.

وجاء في كتب الأنباري مسائل كثيرة من مسائل العمل النحوي واستعان فــي تعليلها بالاستصحاب ومن نماذج ذلك على سبيل المثال لا الحصر:الخلاف في عامل النصب في المفعول معه:

ذكــر أن مــذهب الكوفيين هو أن:" المفعول معه منصوب على الخلاف وذلــك نحــو قــولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة "[١] ومذهب البــصريين :" أنه منصوب بالفعل قبله بتوسط الواو..." [٢]،والذي يعنينا هو رأي البــصريين والــذين احتجوا على رأيهم بأن قالوا:" إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاســم فنــصبه كما عدى بالهمزة في نحو أخرجت زيدا وكما عدى بالتضعيف نحو خرَّجت المتاع وكما عدى بحرف الجر نحو خرجت به إلا أن الواو لا تعمل لأن الواو في الأصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ..." [٣]

فالبصريون عللوا رأيهم في أن العامل هو الفعل استوى الذي جاء لازما لكنه قوي بالواو،وذلك لأن الأصل في الحروف ألا تعمل فكيف تعمل الواو وهي حــرف ؟.ولــذا جعلوا هذه الواو مقوية للفعل للتعدية قياسا على المعدى بالهمزة والتضعيف.

هــذا وقد عول الأنباري في أسرار العربية على الاستصحاب أيضا في تفسير مسائل العمل وتعليلها، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في الخلاف في عامــل خبــر المبــتدأ . فمن النحاة من قال إن العامل هو المبتدأ ومنهم من قال

---

(١) الإنصاف: ٢٤٨/١.

(٢) السابق:٢٤٨/١.

(٣) السابق:٢٤٩/١.

العامـــل هو الخبر ومنهم من قال المبتدأ والخبر ، يقول بعد أن ذكر هذا الخلاف بين النحاة :"... والذي أختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ وذلك لأن الأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل فإضـــافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق أن نقول أن الابتداء عمـــل في الخبر بواسطة المبتدأ لا أن المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد مـــن هـــذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى ." (١)

فأبـــو البركات عرض الآراء واختار أن العامل في الحقيقة هو الابتداء معلـــلا ذلـــك بأن المبتدأ اسم والاسم لا يعمل في الأصل،وكأن الأنباري أراد أن تكـــون أصول العمل على شكل واحد منضبط فلا نقول مثلا في هذه المسألة إن العامل هو المبتدأ ونحن نعلم أنه اسم ثم نقول في مسألة أخرى إن الاسم لا يعمل فنحَّى الأنباري لذلك نسبة العمل إلى المبتدأ ، واختار صيغة لا ينسب العمل فيها إلـــى المبـــتدأ وهي قوله " والتحقيق أن نقول أن الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ لا أن المبتدأ مشارك له في العمل".

واســـتخدم العكبري أيضا الاستصحاب في تعليل مسائل العمل ووجدت نماذج كثيرة في اللباب تؤكد هذا ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

ـــ الاختلاف في ناصب المنادى: نقل العكبري اختلاف النحاة في ناصب المـــنادى فقـــال:" والمـــنادى منصوب اللفظ والموضع واختلف في ناصبه فقال بعضهم الناصبُ له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره وهو (أنادي وأدعو وأنَّبهُ) ونحـــو ذلـــك وذلك لأنَّ (يا) حرف والأصل في الحروف ألاَّ تعمل ولأنَّها لو عملـــت لكان لشبهها بالفعل وشبهُها بالفعل ضعيفٌ لقلّة حروفها لا سيَّما الهمزة

(١) أسرار العربية ٨٦/١.

التي هي على حرف واحد فتعيَّن أن يكون العامل فعلاً لكنَّه استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه ." (١)

فهـذا الفريق يعلل نصب المنادى بالفعل المتروك إظهاره باستصحاب الحال؛ لأن الأصل في العمل للفعل ويا حرف وهي لا تعمل .

واستخدم المرادي(ت.٧٤٩هـ) الاستصحاب في تعليل مسائل العمل،وذلك في وقوع الجار والمجرور خبرا للمبتدأ وأنه يكون في تقدير كائن أو استقر ، فقال عن هذا التقدير:" فمن قدر كائنا جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل الجملة . والأول: اختيار الناظم، ويرجحه أن أصل الخبر الإفراد. والثاني: قول "أكثر" البصريين، ويرجحه أن الأصل في العمل، إنما هو للفعل. وقد نسب كل منهما إلى سيبويه." (٢)

فالمرادي عرض الرأيين وذكر المرجح لهما وهو الاستصحاب ، فكلاهما استحضر أصلا ، فمن قدر الاسم كائن استحضر أن الأصل في الخبر الإفراد ، ومن قدَّر استقر استحضر أصل العمل للأفعال ؛ لأن الجار والمجرور والظرف ليسا خبرين على الحقيقة ، وإنما الخبر هو العامل فيهما كما ذكر المرادي . (٣)

وهكذا يظل استصحاب الحال من أدلة الاجتهاد النحوي يستخدمه النحاة متى وجد له مكان مناسب في التعليل وخصوصا في مسائل العمل النحوي؛ لأنها

---

(١) اللباب:٣٢٩/١، وانظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تأليف:أبى البقاء العكبري (٥٨٣-٦١٦هـ)،تحقيق ودراسة:عبد الرحمن السليمان العثيمين ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م. :٣٨٨ ـ٣٨٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،:أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م: ٤٧٩/١.

(٣) انظر السابق: ٤٧٩/١.

مسائل اجتهادية في المقام الأول وجدت في النحو بناء على نظرية العامل ، وبالتالي تبقى الآراء التي قيلت في تعليل هذه المسائل تصب في دائرة الاجتهاد النحوي.

هـ ـ الاستصحاب وتعليل مسائل الدلالة:

إذا كان الاستصحاب في الأنواع السابقة قد ورد في تعليل المسائل المتعلقة بالنحو مرة وبالصرف أخرى ، فإنه هنا قد ورد في تعليل مسائل الدلالة ، وهذا ـ في رأيي ـ إن دل على شيء فإنما يدل على أن استخدامات هذا الدليل ـ وإن كانت تصب كلها في دائرة الاجتهاد ـ متنوعة ، وأن الاعتماد على هذا الدليل في الاجتهاد اعتماد معتبر بين أهل اللغة . ومن النماذج التي اعتمد فيها النحاة على الاستصحاب في تعليل الدلالة ما يلي:

١ـ مسألة هل تأت أو بمعنى الواو وبل ؟.

ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون فقيل في التفسير إنها بمعنى بل أي بل يزيدون وقيل إنها بمعنى الواو أي ويزيدون ... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الأصل في أو أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين وبل معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى أو والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه." (١)

---

(١) الإنصاف ٢/٤٧٨ ـ ٤٨١.

وهكـــذا اعتمد البصريون على الاستصحاب في تعليل قولهم بعدم جواز مجيء أو بمعنى الواو وبمعنى بل استصحابا للحال في معاني الحروف ؛حيث إن كل حرف له معنى يدل عليه ولا يخرج عنه إلا بدليل ، والاستصحاب هنا متعلق بالدلالة وحدها.

٢ــ مسألة هل تقع إن الشرطية بمعنى إذ؟.

" ذهـــب الكوفيون إلى أن الشرطية تقع بمعنى إذ وذهب البصريون إلى أنهـــا لا تقـــع بمعنى إذ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن إن قد جـــاءت كثيـــرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ قال الله تعالى (وإن كنـــتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) أي وإذ كنتم في ريب... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في إن تكون شرطا والأصل في إذ أن تكـــون ظرفا والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل فمـــن تمـــسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه." [١]

وإذا نظـــرنا فـــي حجـــة البصريين نجدهم قد عرضوا أصولا ثلاثة في تعليلهم بعدم جواز هذه المسألة وهي

١- الأصل في إن أن تكون شرطا ــ (بمنزلة المقدمة الأولى).

٢- الأصل في إذ أن تكون ظرفا ــ (بمنزلة المقدمة الثانية).

٣- الأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل. (بمنزلة النتيجة لما سبق عرضه من أصول، والاستصحاب هنا أيضا متعلق بالدلالة وحدها.

وهكذا استعمل أبو البركات الأنباري استصحاب الحال في تعليل مسائل الدلالـــة لأسماء لحرف الشرط إن ، ولحرف العطف أو ، والعجيب أنه في هذه

---

(١) الإنصاف:٢/٦٣٢ ــ٦٣٤.

المسائل نصٌّ على استصحاب الحال نصا صريحا في حين أنه كان في المسائل المتعلقة بالنحو والصرف كان يذكره غالبا بالأصل .

ولقد استعان ابن مالك بالاستصحاب في تعليله لمسائل الدلالة ، وإن كان _ إذا ما قورن بأبي البركات ــ مقلا في ذلك.

جاء في شرح التسهيل:"وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضي ؛لأن رب قبل اقترانها بما مستعملة في المضي ، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هي بذلك أحق؛لأن ما للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى، كما فعلت بإذ حين قيل فيها إذما ففارقتها في الدلالة على المضي، وحدث فيها معنى المجازاة ، وما المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضي ." (١)

فالاستصحاب هنا قدم تعليلا وتفسيرا لمسألة دلالية وهي صرف رب لمعنى المضارع إلى المضي ،فهي لما كانت قبل اتصالها به مستعملة للدلالة على المضي استصحبت لها هذه الدلالة بعد اتصالها بالمضارع.

و ــ الاستصحاب وتعليل أحوال الأدوات والحروف من حيث الإفراد والتركيب.

لقد ورد الاستصحاب أيضا في تعليل أحوال الأدوات وحروف المعاني من حيث الإفراد أو التركيب ، ومن نماذج ذلك في الفكر النحوي ما يلي :

١ــ كم بين الإفراد والتركيب:

" ذهب الكوفيون إلى أن كم مركبة وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٨ ــ٢٩.

المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة." (١)

فالاستصحاب استخدم هنا في تعليل الإفراد في كم، فهي ليست مركبة تمسكا باستصحاب الحال؛لأن الأصل هو الإفراد ،وهذا تعليل مقبول في رأيي لأن التركيب مجرد دعوى لا يقام عليها دليل كما ذكر الأنباري.

٢ـ مهما بين الإفراد والتركيب.

"وأمَّا مَهْمَا ففيها قولان أحدهما هي اسم مفردٌ للعموم لأنَّ الأصل عدم التركيب ..." (٢)

وقبل أن أنتهي من عرض النماذج التي جاء فيها الاستصحاب لتعليل الإفراد أو التركيب الذي جاءت عليه هذه الحروف أردت أن أشير في عجالة إلى أمر مهم وهو: ما الفائدة من وراء القول بالتركيب أو الإفراد أو بمعنى آخر ما الداعي وراء طرح مثل هذه القضايا في النحو بل وجعلها من مسائل الخلاف؟

وهذا السؤال أجاب عنه أبو البركات في الإنصاف والعكبري في اللباب ابن أبي الربيع(٥٩٩هـ:٦٨٨هـ) في البسيط في شرح الجمل للزجاجي عند حديثه عن الحروف الناسخة ، والسيوطي في الهمع (٣) وسوف أذكر نص ابن أبي الربيع يقول:" اعلم أن هذه الحروف اختصت بالدخول على الجملة الاسمية، ولا تدخل على الفعل والفاعل؛ لأنها شبيهة بالأفعال الماضية في معانيها... فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية، وجب لها أن تعمل؛ لأن الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل، ولا تجد حرفا مختصا غير عامل إلا قليلا وكأنه خرج عن الأصل والقياس أو روعي فيه أصله نحو (هلا) وما أشبهها من

---

(١) الإنصاف:٢٩٨/١، ٣٠٠. وانظر التبيين :٣٦٩.

(٢) اللباب ٥٣/٢.

(٣) انظر الإنصاف ١٦٥/١، ٣٧٧/١، وانظر اللباب ٢٢٧/١، ٣٥/٢. وانظر:الهمع ٤٦/١ على الترتيب.

حروف التحضيض؛فإنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية، ولم تعمل،وسبب ذلك أنها مركبة من حرفين كل واحد منهما ليس له اختصاص،ألا ترى أن هلا مركبة من هل و لا وهل تدخل على الجملة الاسمية وتدخل على الجملة الفعلية... فلما كانت هلا مركبة من حرفين غير مؤثرين لعدم اختصاصهما على حسب ما ذكرته لم تؤثر شيئا وبقي الفعل بعدها مرفوعا،وكذلك ألا،ولولا، ولوما، ...كذلك كل ما له اختصاص ولم يعمل إذا نظرت غليه وجدته على حسب ما ذكرت لك،فإن جاء شيء لا يمكن فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس."(١)

ومن خلال نص ابن الربيع السابق نستنتج أن حديث النحاة واختلافهم حول التركيب والإفراد في الحروف له علاقة بالعمل النحوي في عدد من الأدوات والحروف المركبة ؛ حيث إن الحرف المختص يعمل فيما بعده وغير المختص لا يعمل لكن هناك حروف مختصة ولم تعمل وسبب ذلك هو التركيب فربما روعي فيها أصل ما ركبت منه فمنعها من العمل .

وعلى كل فما يعنينا هو دور الاستصحاب في التعليل ولو على رأي من الآراء سواء البصريين أو الكوفيين،فقد ورد من خلال النماذج السابقة لتعليل الإفراد الذي جاءت عليه الكلمات التي ذكرناها،فمن قال بعدم تركيبها فقد تمسك بالأصل ومن عدل عن هذا فيبقى مرتهنا بإقامة الحجة والدليل على هذا التركيب.

ثانيا:الاستصحاب والتوجيه النحوي:

إذا كان النحاة قد استخدموا الاستصحاب في تعليل الأحكام النحوية نفسها مرة، وفي تعليل الجائز وغير الجائز أخرى ، واستخدموه في تعليل حالة الحروف بين التركيب والإفراد فإنه قد استخدم في توجيه صور المفردات والتراكيب والحروف التي جاءت على الأصل الذي استنبطه النحاة من خلال

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: د.عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط١، ١٩٨٦م، ج٢/٧٦٨ــ ٧٦٩.

الاستقراء ، كأن يقولوا مثلا حين يتناولون قوله تعالى(ومن أوفى بما عاهد عليهُ اللهَ...) ،وقوله تعالى(وما أنسانيهُ إلا الشيطان) فيقولوا :جاءت الهاء مضمومة على الأصل (١)

ومن هنا فالاستصحاب له دور في التوجيه بأنواعه المختلفة ، وهو حين يؤدي هذا الدور لا يقدم صورا جديدة للحروف أو المفردات أو التراكيب بل يقر الأحكام التي ثبتت من قبل بالسماع ومن هنا فدوره حين يأتي للتوجيه يندرج تحت ما نسميه بالاجتهاد النحوي، أو الاستدلال على الاجتهاد النحوي.

والشواهد الدالة على هذه الوظيفة في الفكر النحوي أكثر من تحصى ، وقد شملت الكلام العربي بأقسامه الثلاثة ، ولعل النماذج التالية توضح ذلك.

١ـــ يقول سيبويه في باب الترخيم: " واعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقلُّ في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثر؛ من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره. وهو على ذلك عربي. وقد حملهم ذلك على أن رخّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه. قال العجّاج:

فقد رأى الراءون غيرَ البُطَّلِ ... أنك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضلِ

يريد: يا مُعاوية. وتقول في حَيْوَةَ: يا حَيوَ أقبل، فإن رفعت الواو تركتها على حالها لأنه حرف أُجري على الأصل وجُعل بمنزلة غزوٍ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء." (٢)

---

(١) انظر: حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ – ١٩٨٢م.٦٧٢/١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: تحقيق:د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ،الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ: ٢٢٦/١، ٣٢٩/١.

(٢) الكتاب:٢٥١/٢.

وجاء في شرح الرضي على الكافية:" قال ابن الحاجب: " وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: يا حار " " ويا ثمو، ويا كرو، وقد يجعل اسما برأسه فيقال " " يا حار ويا ثمي ويا كرا " ؟ قال الرضي: أي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت، فبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه..." (١)

ويقول ابن عقيل:" يجوز في المرخم لغتان، إحداهما: أن ينوى المحذوف منه، والثانية: أن لا ينوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف. فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون، فتقول في " جعفر ": " يا جعف " وفي " حارث ": " يا حار "، وفي " قمطر ": " ياقمط ". وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا، فتبنيه عليه الضم، وتعامله معاملة الاسم التام: فتقول: " يا جعف، ويا حار، ويا قمط " بضم الفاء والراء والطاء." (٢)

وحين نتأمل قول سيبويه والرضي وابن عقيل نجد فيهم تعويلا على الاستصحاب في توجيه الاسم المرخم ،فإذا رخمنا على لغة من ينتظر فنتمسك بأصل الحرف الذي قبل المحذوف فنقول: يا حارِ ويا جعفَ ويا معاوِ ،وإذا رخمنا على لغة من ينتظر فتتغير حركة الحرف على حسب الموقع، غير أن سيبويه أتى بكلمة حيوة وهذه الكلمة قبل أن ترخم فيها إشكالية وهي أنها جاءت على الأصل في الواو والقياس يقتضي أن تكون حيَّة ومن هنا أراد سيبويه أن

---

(١) شرح الرضي على الكافية:١/٤٠٦.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة: ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.:٢/٢٩٣.

ينبه على أن هذه الكلمة إذا رخمت على لغة من لا ينتظر فلا نغير الحرف الأخير فيها لأنه جاء على الأصل .

٢ــ ويقول ابن السراج ناقلا كلام سيبويه عن أستاذه الخليل :"... وفُعْلَى مِنْ بناتِ الواوِ إذَا كانتْ اسماً فالياءُ مبدلةٌ مِنَ الواوِ وذلكَ قولُكَ : الدُّنيا والعُلْيا والقُصْيَا وقَدْ قالوا : القُصْوَى فأجروها على الأَصلِ لأَنَّها قد تكونُ صفةً بالألفِ واللامِ وهيَ مِنْ : دنوتُ وعلوتُ يقولونَ : قَضَا يَقْضُو وهوَ قَاضٍ ويجري (فُعْلَى) من بناتِ الياءِ على الأَصلِ اسماً وصفةً .." (١)

فصياغة فعلى من بنات الواو مثل دنوت وعلوت كما ذكر علماؤنا يكون دنوى وعلوى ثم تقلب الواو ياء أو تبدل الياء من الواو فنقول دنيا وعليا أما كلمة القصوى فوجهها أنها جاءت على الأصل ولم تبدل وهذا هو استصحاب الحال.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل في هذا الموضع:" ويجوز في المنعوت بابن نحو يا زيدُ بن عمرو، الضم استصحابا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابا نحو يا زيدَ بن عمرو..." (٢)

فمن ضم المنادى العلم أو الكنية الموصوف بابن نحو:يا زيدُ بن عمرو فإنما جاء على الأصل في المنادى العلم المفرد إذا قلنا يا محمدُ ويا زيدُ وهكذا. وجاء في الهمع في الاختلاف في هذه المسألة يقول :" واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لأنه الأصل وقال ابن كيسان الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب." (٣)

٣ــ وفي شرح التسهيل أيضا:" ... وقد يقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافا ومضافا إليه مع إعراب الأول وبناء الثاني على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل فيقال : هذا ثالثُ عشرَ ورأيت ثالثَ عشرَ ومررت بثالثِ عشرَ برفع

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان: ٢٥٨/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:٣٩٣/٣.

(٣) الهمع:٥٣/٢.

ثالث ونصبه وجره وبناء عشر،على تقدير ثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاءه فاستصحب البقاء بناء العجز. وهذا شبيه بقول من قال: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلـي العظـيم، علـى تقدير ولا قوةَ بالبناء ثم حذف ونوى بقاءها فاستصحب البناء." (١)

فالاستـصحاب هنا قدم توجيها لقولنا هذا ثالثُ عشرَ ورأيت ثالثَ عشرَ ومررت بثالثِ عشرَ برفع ثالث ونصبه وجره وبناء عشر ، لكنه حين وجه هذه التـراكيب لجأ إلى افتراض أن الأصل ثالث ثلاثةَ عشرَ، ثم حذف ثلاثةَ المبنية على فتح الجزئين مع كلمة عشر وبقي البناء على العجز استصحابا للأصل.

٤ـــ ويقـول الـشيخ خالد الأزهري بعد أن ذكر شروط الجمع بالألف والتاء(٢) " ويمتنع التغيير في العين في خمسة أنواع لم تستوف الشروط الخمسة: ...النوع الثالث: فاقد سكون العين نحو: شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم، ونمـرات بكسر الميم، لأنهن محركات الوسط ومفردهن: شجرة وسمرة ونمرة، بالـنون، أنثى النمر. نعم يجوز الإسكان تخفيفًا في نحو: سمرات مما كانت عينه مضمومة، "ونمرات" مما كانت عينه مكسورة، كما كان الإسكان جائزًا تخفيفًا في المفـرد نحـو: سـمرة ونمرة، بإسكان الميم، فاستصحب مع الجمع، لا أن ذلك الإسكان حكم تجدد له حالة الجمع حتى يقال: إن التغيير حاصل بسبب الجمع." (٣)

٥ـــ وجاء عند السيوطي ما يفيد اعتماده على الاستصحاب في التوجيه ومـن ذلـك قوله عن الظرف (أمس):"... فَإِن قارنه (أل) أعرب غَالِبا نَحْو إِن الأمـس ليَوْم حسن وَقَالَ تَعَالَى: {كَأَن لم تغن بالْأَمْس} [يُونُس: ٢٤] وَمن الْعَرَب

---

(١) الهمع:٢/٤١١ــ ٤١٢.

(٢) هذه الشروط هي أن يكون اسم، ثلاثي، ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمها (انظر ٢/٥١٥.

(٣) شرح التصريح: ٢/٥١٧.

مـــن يستصحب الْبناء مَعَ أل قَالَ:(وإنّى وقَفْتُ الْيَوْم والأمس قبله ... ببَابكَ حَتَّى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ)

فَكـــسر السِّين وَهُوَ فِي مَوضِع نصب عطفا على الْيَوْم قَالُوا وَالْوَجْه فِي تَخْـــرِيجه أَن تكـــون أل زَائِـــدَة لغير تَعْرِيف واستصحب تضمن معنى الْمعرفَة فاستديم الْبناء..." (١)

ولقـــد كان التوجيه بالاستصحاب بارزا أيضا في كتب التطبيق النحوي والقـــراءات القرآنية ، فكثيرا ما عول عليه أصحاب الاحتجاج للقراءات القرآنية ومعـــربو القـــرآن والحديث وشراح الشعر في معالجتهم النحوية ، وإن كانوا لم يذكرونه بالاستصحاب ولا مرة واحدة وإنما ذكروه بالأصل ، وعدم التغيير عن الحال ، وغيرها، ولعل هذا يتضح من خلال النماذج الآتية.

جـــاء في حجة القراءات لأبي زرعة:" {أُجِيب دَعْوَة الداع إِذا دعان} قَرَأَ إِسْمَاعِيل وورش عَن نَافِع وَأَبُو عَمْرو دَعْوَة الدَّاعِي إِذا دَعَاني بِالْيَاءِ فِي الْوَصْل والحلواني دخل مَعَهم فِي الثَّانِي وَإِذا وقفُوا وقفُوا بِغَيْر يَاء وحجتهم أَن الأَصْل فِي ذَلِك إِثْبَات الْيَاء لِأَن الْيَاء لَام الْفِعْل وَإِذا وقفت حذفت الْيَاء إتباعا للمصحف وَهَذَا حسن لأَنهم اتبعُوا الأَصْل فِي الْوَصْل وَفِي الْوَقْف الْمُصحف " (٢)

كـــذلك قـــوله تعالى(فلأمه الثلث):" قَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ {فلأمه} و {فِي أمهَـــا} بِكَسْر الْهمزَة إِذا كَانَت قبلهَا كسرة أَو يَاء سَاكِنة ... وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ على الأَصْل وَمثله {عَلَيْهِم} و {عَلَيْهِم} وحجتهم أَن الأَصْل فِي ذَلِك كُله الضَّم وَهُوَ بنية هَذَا الِاسْم وَذَلِكَ أَنَّك إِذا لم تصله بِشَيْء قبله لم يخْتَلف فِي ضمة أَلفه فَحكمه إِذا اتَّصل بِشَيْء أَلا يُغَيِّرهُ عَن حَاله ." (٣)

---

(١) همع الهوامع:٢/١٩٠، ١٩١.

(٢) حجة القراءات : ص:١٢٦، ١٢٧.

(٣) حجة القراءات : ١٩٢.

فالاستصحاب له دور واضح في توجيه الآيتين السابقتين عند ابن زنجلة ، وذكره بلفظ الأصل ، وعدم التغيير عن الحال.

ومن نماذج الاستصحاب ودوره في التوجيه في كتب إعراب القرآن والحديث وشراح الشعر ما يلي:

١ـــ جاء في البيان في إعراب غريب القرآن للأنباري:(فلا تسألن ما ليس لك به علم) يقول:" تسألن قرئ بإثبات الياء وحذفها مع التخفيف، وبتشديد النون مع حذف الياء... فمن قرأ بإثبات الياء أتى بها على الأصل." [١] ،ومثله قوله تعالى(وأخذت الذين ظلموا الصيحةُ) يقول:" جاء بالتاء ههنا على الأصل، ولم يعتد بالفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل مانعا منه..." [٢] ،ومن ذلك أيضا تناوله لقوله تعالى(وإن كلا لما ليوفينهم) يقول:" من شدد إن جاء بها على الأصل..." [٣] وفي قوله تعالى(ما فعلوه إلا قليل منهم) يقول:" .. والنصب على الأصل في الاستثناء،والأصل في الاستثناء النصب." [٤]

٢ـــ وجاء في التبيان للعكبري:" وَإِذَا لَقِيَ الْمِيمَ سَاكِنٌ بَعْدَهَا جَازَ ضَمُّهَا نَحْوَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الضَّمُّ وَإِنَّمَا أُسْكِنَتْ تَخْفِيفًا فَإِذَا احْتِيجَ إِلَى حَرَكَتِهَا كَانَ الضَّمُّ الَّذِي هُوَ حَقُّهَا فِي الْأَصْلِ أَوْلَى وَيَجُوزُ كَسْرُهَا إِتْبَاعًا لِمَا قَبْلَهَا.

وَأَمَّا فِيهِ وَبَنِيهِ، فَفِيهِ الْكَسْرُ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ وَبِالْإِشْبَاعِ، وَفِيهِ الضَّمُّ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ وَبِالْإِشْبَاعِ. وَأَمَّا إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْهَاءِ، نَحْوَ: مِنْهُ، وَعَنْهُ، وَتَجِدُوهُ، فَمَنْ ضَمَّ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ فَعَلَى الْأَصْلِ، وَمَنْ أَشْبَعَ أَرَادَ تَبْيِينَ الْهَاءِ لِخَفَائِهَا." [٥] ومن ذلك عنده أيضا(أوِ اخرجوا من دياركم) يقول:" يُقْرَأُ بِكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى أَصْلِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ." [٦]

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦/٢.

(٢) السابق :٢٧/٢.

(٣) السابق:٢٨/٢.

(٤) السابق:٢٣٤/١.

(٥) التبيان:١٣/١.

(٦) التبيان:٣٧٠/١.

٣ـــ وجاء عند الصفاقسي(ت:٧٤٢هـ) في المُجيد في إعراب القرآن المَجيد في توجيه قوله تعالى(ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة) يقول:"(وعلى سمعهم) الجمهور بالإفراد؛ إما لكونه مصدرا في الأصل فروعي أصله... و(غشاوة)الجمهور بكسر الغين ورفع التاء أما الكسر فلأن الأصل في الأشياء المشتملة أن يجيء وزنها هكذا كعِمامة وعِصابة وضِمامة.."(١)

ومن ذلك عند الصفاقسي أيضا(بئسما يأمركم به إيمانكم) يقول:"(به) الجمهور بكسر الهاء والحسن بهو بضم الهاء ووصلها بواو على الأصل." (٢)

ومن خلال تناولي للاستصحاب ودوره في التقعيد النحوي أستطيع في ختام هذا الفصل أن أقول إن الاستصحاب يعد أصلا من أصول الاجتهاد النحوي فهو لا يثبت صورا للمفردات والتراكيب غير التي أثبتها السماع عن العرب ، وإنما هو مقر له غير أنه يعلل هذا السماع سواء أكان على الأصل من حيث البناء والإعراب،كما يعلل العلامة الإعرابية،والحروف بين التركيب والإفراد كما يعلل الدلالة...إلخ من الصور التي عرضتها في ثنايا الفصل، كما أنه يوجه صور المفردات والتراكيب في اللغة.

الاستصحاب دليل معتبر من أدلة الترجيح بين المسائل عند الخلاف ، بشرط ألا يعترض عليه سماع كثير في اللغة .

الاستصحاب يقع في ترتيب الخطة النحوية بعد السماع والقياس، وليس متوسطا بينهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

---

(١) المُجيد في إعراب القرآن المجيد: تحقيق موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، ط١/١٩٩٢م، ص١/٩٧.(هذا الكتاب لا أعلم منه مطبوعا إلا جزء واحد اشتمل على فاتحة الكتاب والجزء الأول من سورة البقرة).

(٢) السابق:٣٤٣.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا المصادر والمراجع:

١- أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد تحقيق:د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.

٢- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤.

٣- أصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ١٩٨٣م

٤- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ:٢٠٠٦م.

٥- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب(النحو ـ فقه اللغة ـ البلاغة) د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

٦- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.

٧- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د. زهير غازي زاهد ، علم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٩٨٥.

٨- الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة الأصول النحو العربي د.محمد عبد العزيز،٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

٩- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،تأليف:أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري،تحقيق سعيد الأفغاني،مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.

١٠- الاقتراح في علم أصول النحو،جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ ، قرأه وعلق عليه د.محمود سليمان ياقوت،دار المعرفة الجامعية،١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: دار الفكر – دمشق.

١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق: د.عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ط١، ١٩٨٦م.

١٣- البيان في غريب إعراب القرآن،تأليف:أبو البركات بن الأنباري،تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفي السقا،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

١٤- التبيان في إعراب القرآن،المؤلف:أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري،المحقق :علي محمد البجاوي ،الناشر:عيسى البابي الحلبي .

١٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تأليف:أبى البقاء العكبري (٥٨٣-٦١٦هـ)،تحقيق ودراسة:عبد الرحمن السليمان العثيمين ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٦- ترشيح العلل في شرح الجمل ، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق :عادل محسن سالم العميري، ط١،جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ،١٩٩٨م.

١٧- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق:إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

١٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،المؤلف:أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٩- الحجة في القراءات السبع،المؤلف:الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله ، تحقيق:د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ،الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ.

٢٠- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ – ١٩٨٢م.

٢١- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر : عالم الكتب – بيروت.

٢٢- دراسات نحوية في خصائص ابن جني د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤١٠هـ.

٢٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة: ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠ م.

٢٤- شرح التسهيل لابن مالك ،تحقيق:د.عبد الرحمن السيد ،د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٥- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٦- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير): تحقيق د. صاحب أبو جناح ، مطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ.

٢٧- شرح الرضي على الكافية:تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس،ط٢، ١٩٩٦م.

٢٨- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ،د. عبد الفتاح حسن البجة،دار الفكر ،عمان،ط١، ١٩٩٨م.

٢٩- العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.

٣٠- في أصول النحو أ. سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ: ١٩٩٤م.

٣١- القاعدة النحوية،د. محمود حسن الجاسم ،دار الفكر دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٢- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق:أ.عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٣- كتاب العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، الناشر : دار ومكتبة الهلال.

٣٤- كتاب الكليات لأبى البقاء الكفوي تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،رتبه وضبطه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت.لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق:غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق،الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

٣٧- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: دار صادر - بيروت ،الطبعة الأولى.

٣٨- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة،تأليف:أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري،تحقيق سعيد الأفغاني ،مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م.

٣٩- المُجيد في إعراب القرآن المجيد: تحقيق موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، ط١/١٩٩٢م.

٤٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ،المؤلف : أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ،الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٤١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق د. عبد الجليل عبد شلبي ،عالم الكتب - بيروت ،الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٤٢- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، محمد على نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠١م.

٤٣- مقاييس اللغة لابن فارِس،تحقيق: أ.عبد السَّلام محمد هَارُون: اتحاد الكتاب العرب ،الطبعة : ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م.

٤٤- المقدمة الجزولية في النحو تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ) تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٥- نحـــو القرآن د. أحمد عبد الستار الجواري،طبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ:١٩٧٤م.

٤٦- همـــع الهوامـــع فـــي شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي ،الناشر المكتبة التوفيقية.د:ت.

ثانيا: الرسائل الجامعية المخطوطة:

- الاستـــصحاب فـــي الـــنحو العربي ، رسالة ماجستير بدار علوم القاهرة، إعداد الـــباحث: تامـــر عـــبد الحميد محي الدين، إشراف أ.د/ علي أبو المكارم، سنة ١٤٢١هـ: ٢٠٠١م.

ثالثا: الدوريات:

- الـــدرس اللغـــوي بين التراث واللسانيات د. صلاح الدين صالح حسنين، بحث منـــشور ضـــمن كـــتاب الموســـم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٧هـ: ١٤١٨هـ ،الفصل الدراسي الثاني.